HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة
معامل التأثير العربي للعام 2020م = 0.44

عنوان البحث

دور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته في مكافحة الفقر في فلسطين
"البنك الإسلامي الفلسطيني نموذجا"

نسرين عمر على حجة[1] د عبد الرحمن مقداد[2]

[1] باحثة في قسم الاقتصاد الإسلامي والقانون في جامعة صباح الدين زعيم -إسطنبول –تركيا
[2] أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والقانون في جامعة صباح الدين زعيم -إسطنبول -تركيا.

تاريخ النشر: 2021/04/01م تاريخ القبول: 2021/03/14م

المستخلص

تتناول هذه الدراسة كيفية مكافحة الإسلام لمشكلة الفقر من خلال عرض دور مؤسسات الاقتصاد الإسلامي والمتمثلة في مؤسسة الزكاة والوقف والمصارف الإسلامية، وتهدف إلى تقييم بعض هذه المؤسسات من خلال عرض تجربة البنك الإسلامي الفلسطيني بالاعتماد على أسلوب المقابلة، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ البنك الإسلامي الفلسطيني بالرغم مما يقدمه من مساهمات في علاج مشكلة الفقر إلاّ أنّها تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بنسبة الفقر الموجودة في الأراضي الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: مكافحة الفقر، المؤسسات المالية الإسلامية، البنوك الإسلامية الفلسطينية

RESEARCH ARTICLE

THE ROLE OF THE ISLAMIC ECONOMY AND ITS INSTITUTIONS IN COMBATING POVERTY IN PALESTINE

"Palestinian Islamic Bank as a model"

Nasrin Omar Hajjah[1] Dr. Abdul-Rahman Miqdad[2]

[1] Researcher in the Department of Islamic Economics and Law at Istanbul SabahattinSabahattin Zaim University - Istanbul – Turkey
[2] Assistant Professor in the Department of Economics and Law at Istanbul Sabahattin Zaim University - Istanbul - Turkey.

Published at 01/04/2021 **Accepted at 14/03/2021**

Abstract

This study deals with how Islam tackles poverty by presenting the role of Islamic economic institutions represented by the Zakah and Endowment Foundation and Islamic banks. This study aims to evaluate some of these institutions by presenting the experience of the Palestinian Islamic Bank based on interview outcomes. The study concluded that the contributions of the Palestinian Islamic bank in solving the problem of poverty, are considered insignificant when compared to the percentage of poverty present in the Palestinian territories.

Key Words: Poverty eradication, Islamic financial institutions, Palestinian Islamic banks

مقدمة:

لاتزال ظاهرة الفقر تتصدر قائمة المشكلات العالمية ويلاحظ ذلك الاهتمام بها من خلال تبلور الدراسات والخطط والبرامج التي تتبناها المؤسسات العالمية والدولية للقضاء على الفقر، ومع أن الفقر يرتبط بمستوى دخل الفرد إلاّ انّ أخطاره الحقيقية تتسع لتشمل جميع مظاهر حياة الانسان مثل المرض والأمّيّة والجهل وانتشار العنف والجريمة في المجتمع. ويهدف هذا البحث إلى بيان الجانب العلمي لتحقيق التكامل بين الجانب النظري والجانب التطبيقي لدور مؤسسات النظام الاقتصادي الإسلامي، بالإضافة إلى المساهمة المعرفية في مجال مكافحة الفقر في أماكن النزاع من وجهة نظر إسلامية والتعرف على آليات عمل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي في مكافحة الفقر فيها من خلال عرض دور مؤسسة البنك الإسلامي الفلسطيني خاصة بعد فشل الأنظمة الاقتصادية التقليدية في القضاء على الفقر، فالاقتصاد الاسلامي من الناحية النظرية يقدم لنا حلولا مثالية لمشكلة الفقر والبطالة لكنّ الواقع ما زال يحيد عن النص الموجود في الكتب التي تؤصل لأفكار الاقتصاد الاسلامي فهناك فجوة بين النص والواقع العملي وبما أنّ الحل المثالي موجود في كتب معاصرة أصّلت للموضوع مثل كتاب (كيف عالج الإسلام مشكلة الفقر) للامام يوسف القرضاوي، وكتب تأسيسية أكثر أصالة تحدثت عن مقاصد الشريعة الإسلامية ودورها في تحقيق الأمن الإنساني مثل كتاب(الموافقات لأبي اسحاق الشاطبي)اذاً فما العوائق التي تمنع مؤسسات الاقتصاد الاسلامي من حل هذه المشاكل أو الحد منها، حيث يمكن لهذه المؤسسات أن تجد حلولا لمشكلة الفقر وذلك من خلال مبادرات مستدامة تعمل على رسم سياسات اقتصادية يتم من خلالها معالجة مشكلة الفقر ويكون ذلك من خلال طرح الأسئلة التالية:

1- ما ماهية الفقر وأسبابه وخصائصه في فلسطين؟
2- ما دور مؤسسات الاقتصاد الإسلامي في محاربة الفقر؟
3- ما هو الدور التنموي لمؤسسة المصرف الإسلامي الفلسطيني في محاربة الفقر في فلسطين؟

منهج البحث

يعتمد الباحثون المنهجية النوعية، وقد اعتمد هذا البحث على عدة مناهج:

- على المنهج الاستقرائي: من خلال استقراء المادة الأدبية المكتوبة في الفقر وأثره الاقتصادي بالخصوص.
- ثم استخدم المنهج الوصفي التحليلي: القائم على تتبع الدور التنموي للاقتصاد الإسلامي ومؤسساته في الحد من ظاهرة الفقر في فلسطين مستخدما الجداول في توضيح هذا الدور، وذلك بالاعتماد على العديد من المؤسسات الاقتصادية الإسلامية كما تم الاعتماد على التقارير الصادرة من المصارف الإسلامية ومراكز البحث الفلسطينية المتخصصة في الدراسات والأبحاث وفي مقدمتها الجهاز المركزي الاحصائي الفلسطيني.
- بالإضافة الى المنهج المقارن: في الجانب التطبيقي من البحث والمتعلق بالنتائج المتوقعة من مؤسسات الاقتصاد الإسلامي في فلسطين، من خلال مجموعة من المقابلات مع مؤسسة المصرف الإسلامي الفلسطيني حيث سيتم تحليل هذه المقابلات للاستخلاص النتائج المرجوة فيما يدعم فكرة البحث.

المبحث الأول: ماهية الفقر وأسبابه وخصائصه في فلسطين

هناك معان كثيرة للفقر في اللغة أهمها: العوز والحاجة وقلة الممتلكات والبضائع المادية الأساسية [1]،وروي عن الشافعي أن الفقراء هم: أصحاب الحرفة الضعيفة التي لا يحتاج اليها وأيضا هم من لا حرفة لهم، وقال ابن عرفة: الفقير عند العرب هو المحتاج[2].

التعريف الاقتصادي للفقر:

هو عدم قدرة الموارد المالية سواء للفرد أو للمجتمع في تلبية الحاجات الاقتصادية [3]،ومن التعريفات الاقتصادية للفقر أنّه انخفاض مستوى الإنتاج والإنتاجية وانخفاض الدخل والادخار والاستثمارات الاقتصادية.[4]وعرفه الامام الغزالي: بأنه عدم مقدرة فئة معينة من الناس من الحصول على مستوى معين من الحاجات التي تشكل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما وفي فترة زمنية محددة [5].

التعريف الاجتماعي للفقر:

هو قلّة الدخل او انعدامه بصورة شبه دائمة بحيث يفقد القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية وذلك بسبب عدم توفر الملكية التي يمكن الاستعانة بها من أجل الحصول على الدخل والمشاركة في عملية الانتاج[6].

المطلب الأول: أسباب الفقر في فلسطين

تربط معظم الدراسات التي تتناول ظاهرة الفقر في فلسطين بين هذه الظاهرة وبين ما تعرض له الشعب الفلسطيني على مدار سنوات طويلة من اغتصاب للأرض وتهجير وتشريد للشعب واستيطان منذ عام 1948م، فقد حُرم الشعب الفلسطيني لسنوات طويلة من إدارة موارده الطبيعية والبشرية ،وفي عام 1967م تمت سيطرت الاحتلال على باقي الأراضي الفلسطينية مما ترك آثاراً مدمرة على المجتمع الفلسطيني اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا[7]،فقد كان لنزوح الفلسطينيين عاما1948إلى أراضي الضفة الغربية السبب المباشر في ارتفاع نسبة السكان فيها الى 59%وهذا بدوره أثّر على الموارد الاقتصادية وأدّى إلى ازدياد عدد العاطلين عن العمل فقد بلغت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية عام 1954 حوالي 50%بينما فقد أكثر من 80% من سكان قطاع غزة مصادر رزقهم وهذا بمجمله أدى إلى تباطؤ نمو معد الدخل الفردي في فلسطين.[8]

إنّ لتداعيات حالة الحصار الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة أثاراً سلبية خطيرة على جميع مناحي الحياة فقد صنف عام 2019 الأسوأ اقتصاديا على غزة وذلك بسبب ما شهد من إغلاقات لمحال تجارية

---

[1] أحمد عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، (مصر: عالم الكتب، ط1 -2008 م)، ج3، ص30.

[2] محمد بن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ)، ج5، ص62-62.

[3] يوسف القرضاوي، **دور الزكاة في معاجلة المشكلات الاقتصادية**، (القاهرة: دار الشروق، ط1 ،2001 م)، ص17.

[4] حمدي عبد العظيم، **فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي**، (مصر: مطبعة العمرانية، 1995م)، ص90.

[5] ياسر الحوراني، **الفكر الاقتصادي عند الامام الغزالي**، (عمان: دار مجدلاوي ،2003)، 23.

[6] عبد العظيم، **(فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي)**، ص 15.

[7] جميل الخالدي، "الفقر في الأراضي الفلسطينية" **مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا**، 2018، ص3.

[8] عبد الله صادق أمين، **الفقر في فلسطين وسياسة مكافحته حالة عملية محافظة جنين**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2005م)، ص37.

وشركات ومؤسسات اقتصادية وخسائر قدرت بمئة مليون دولار شهريا وما ترتب عليه من تسريح لعدد كبير من العمال، بالإضافة الى تحكم الاحتلال بصادرات وواردات قطاع غزة بحجج وذرائع أمنية الأمر الذي يعمل على تقييد حركة الاقتصاد ووضع العراقيل أمامه.[9]

وتعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر في فلسطين، ويرجع السبب المباشر في ارتفاع نسبها في الأراضي الفلسطينية إلى رضوخها تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي الذي يضع معوقات تعمل على إعاقة حركة العمال الفلسطينيين فضلا عن السيطرة على المعابر والطرق المائية والمجال الجوي وممارسة القرصنة على أموال السلطة الفلسطينية وهو بذلك يهدف إلى تعزيز التبعية الاقتصادية لها. [10]وبناء على المعطيات المقدمة من الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء فان نسبة البطالة بلغت (25%) خلال الربع الأول من عام 2020بواقع (21%) بين الذكور و(40%) بين الاناث .أما على صعيد معدل البطالة حسب المنطقة فقد أشارت المعطيات لجهاز الإحصاء الفلسطيني بأنّ معدل البطالة في الضفة الغربية بلغ (14%) في حين بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة (46%)،ومن الملاحظ التباين الواسع في نسبة البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة ويرجع السبب إلى الحصار المفروض على قطاع غزة منذ سنوات بالإضافة إلى تعرضه لعدة حروب من قبل الاحتلال الإسرائيلي.[11]

كما يُشكل المسنون والذين تبلغ نسبتهم حوالي 5% من مجموع الفقراء في فلسطين ومن فقدوا المعيل بسبب الطلاق أو الموت عبئ إضافي على المجتمع الفلسطيني مما يزيد من نسبة الفقر وتفاقم مشكلاته خاصة في ظل غياب نظام ضمان اجتماعي عادل في فلسطين [12].

المطلب الثاني: خصائص الفقر في فلسطين

ينتشر الفقر في كافة الأراضي الفلسطينية إلا أنّ انتشاره أوسع في المخيمات ثم القرى فالمدن حيث تشكل نسبة الفقراء في المخيمات 27% أمّا نسبة الفقر في الأرياف 40% وتبلغ نسبة الفقر في المدن 33% [13]،وتعتمد هذه النسبة على مستوى التعليم والمهارة للفرد وينتشر بصورة أوسع عند الأسر التي يتحمل مسؤوليتها النساء إذا ما قورن بالأسر التي يرأسها الرجال[14]،بالإضافة الى أنّ هناك علاقة وثيقة بين الفقر وعدد أفراد الاسرة كما يعتمد الفقر في فلسطين على مصدر دخل الاسرة حيث أنّ الأسرة التي تعتمد على الزراعة تعتبر الأكثر فقرا تليها الأسر التي تعتمد على التحويلات والمساعدات كمصدر رئيسي لدخلهم بالإضافة الى الأسرة التي تعتمد على الأجور والرواتب في القطاع الحكومي .[15]

---

[9] محمد محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، 2018– 2019)، ص34.

[10]. الخالدي، **الفقر في الأراضي الفلسطيني**، ص4.

[11] جهاز الإحصاء الفلسطيني، **دورة الربع الأول كانون ثاني** –آذار، (رام لله: 2020)، ص15.

[12] هديل القزاز، نادر سعيد، **الفقر في فلسطين دراسة حالات**، (فلسطين: جامعة بيرزيت، 1998)، ص34.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين**، (رام الله :2017)، ص17.

[14] عمر عبد الرزاق، نائل موسى، **تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر**، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس ،2001)، ص 47.

[15] المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار بكدار، **الفقر في الأراضي الفلسطينية**، (رام الله: وزارة العمل الفلسطينية ،2007)، ص7.

المبحث الثاني: دور مؤسسات الاقتصاد الإسلامي في محاربة الفقر

المطلب الأول: دور مؤسسة الزكاة في محاربة الفقر:

تعمل الزكاة على محاربة البطالة من خلال تخصيص سهم للعاطلين عن العمل بشرط أن تكون البطالة اضطرارية،[16]بالإضافة إلى تخصيص سهم للعاملين عليها وهذا يعمل على إيجاد فرص عمل جديدة في المجتمع المسلم مما يسهم في التقليل من البطالة في الدولة المسلمة ،أما بالنسبة لتخصيص الإسلام سهم للغارمين فانه يعمل على تحفيز أصحاب المشروعات في الاستمرار في أعمالهم في التنمية الاقتصادية واستيعاب الأيدي العاملة[17]مما يعمل على دفع عجلة الاقتصاد في المجتمع[18]،وللزكاة دور كبير في إعادة توزيع الدخل حيث تعمل على تحقيق حد الكفاية لكل فرد في المجتمع ما يحقق الاستقرار الاقتصادي ويقيم مجتمع على أسس التكافل والتضامن ويعمل على ضمان الحياة الكريمة لأفراد المجتمع المسلم[19]وللزكاة دور فعّال في تشجيع الاستثمار حيث تعمل على تحفيز أصحاب رؤوس الأموال الى تشغيلها في المشاريع الاقتصادية المختلفة خوفا من تآكلها في الزكاة مما يعمل على سرعة دوران رأس المال وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة العمالة والذي يؤدي بدوره الى التخفيف من حدة الفقر في المجتمع ،كما تعمل الزكاة على تشجيع الإنتاج والاستثمار من خلال إعفاء أدوات الإنتاج من الزكاة كالمعدات الثقيلة وجميع آلات المهن على اختلاف حجمها ونوعها حيث أنّ الزكاة لا تؤخذ الاّ على صافي الربح وهذا بحد ذاته يشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار والإنتاج في كافة القطاعات المختلفة .[20]

المطلب الثاني: دور مؤسسة الوقف في محاربة الفقر

الوقف له دور كبير في تداول المال بحيث يتم تحريك المال وتنشيطه عن طريق التمويل الاستثماري أو التطوعي مما يخدم اقتصاد الأمة ويحارب اكتناز المال من خلال استغلاله تجارياً بطريقة تدرّ الربح على الموقوف عليه ،كما يعمل الوقف على سد حاجة المجتمع ومتطلباته المهمة مما يعمل على دعم البنية التحتية بحيث يخفف الضغط عن الدولة و يمكنها من الاهتمام بنواحي تطويريه أخرى للمجتمع[21]،ويلعب الوقف دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر وذلك من خلال استثمار أموال الوقف في مشاريع تلمس حاجة الفقراء من الحاجات الأساسية كالمسكن والتعليم وكذلك دمج الفقير في سوق العمل بالإضافة الى منح الفقراء قروض بسيطة لشراء أراض زراعية وتشغيلهم وتدريبهم للانخراط في الاعمال المساعدة

---

[16] ختام عماوي، **دور الزكاة في التنمية الاقتصادية**، (نابلس: جامعة النجاح ،2010)، 70.

[17] محمد ذبيح، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، رسالة ماجستير، (بتانة: جامعة العقيد الحاج لخضر، 2008)، ص 134.

[18] المرجع نفسه ،318

[19] عوف الكفراوي، **السياسة المالية والاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، (الإسكندرية: مكتبة الاشعاع، ط1، 1997)، ص194.

[20] ذبيح، **(الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة)**، 157.

[21]حسنية الشيخ، هجيره بن زيان، **دور الوقف في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة محمد بو ضياف،2016-2017)، ص29.

لحياتهم[22]. ويعتبر الوقف الإسلامي من أهم دعائم التكافل الاجتماعي للمجتمع فهو وسيلة فعّالة للحد من مشكلة الفقر ولقد قامت بدور كبير في التضامن الاجتماعي بحيث تعددت مساهمتها في رعاية الايتام والأرامل والضعفاء وذوي العاهات ... الخ.[23]ويعمل الوقف على انتقال الأفراد من طبقة اجتماعية لطبقة اجتماعية أعلى كما يساعد الوقف في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وعدم شيوع روح التذمر في المجتمع مما يعمل على تحقيق مبدأ التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع[24].ويسهم الوقف في مكافحة البطالة وذلك من خلال مساعدة الفقراء بمبالغ مالية لإنشاء مشاريع صغيرة بحيث يتم استرجاع هذه الأموال عن طريق أقساط مناسبة للمقترض من أجل المحافظة على مال الصندوق، بالإضافة إلى مشاركة العاطلين عن العمل في إقامة مشاريع المشاركة والمضاربة مما يعمل على تنمية اقتصادية للمجتمع وتقليل من نسبة العاطلين عن العمل.

المطلب الثالث: دور المصارف الإسلامية في تنمية النشاط الاقتصادي

دور المصارف الإسلامية في محاربة الفقر

أولا: دور المصارف الإسلامية في محاربة البطالة وتوفير فرص العمل

1- تعمل المصارف الإسلامية على تحقيق مستوى تشغيلي مرتفع لعوامل الإنتاج الموجودة في المجتمع مما يسهم في التقدم بالأداء الاقتصادي للمؤسسات والذي بدوره يعمل على خفض معدلات البطالة في المجتمع.[25]

2- تعمل المصارف الإسلامية على محاربة البطالة من خلال عقود المضاربة والمشاركة حيث انّ في عقود المشاركة يتم تقديم التمويل اللازم لتنفيذ المشروع على أن يقوم الطرف المشارك بتمويل بقية المبلغ ويكون الربح بينهما مبنيا على رأس المال والجهد وكذلك الخسارة، وفي المضاربة يتم تمويل أصحاب المهن والحرف والذين هم في الغالب من فئة الفقراء وهذا بدوره يعمل على زيادة الإنتاج والدخل ومكافحة الفقر والتقليل من نسب البطالة في المجتمع.[26]

3- إن استخدام المصارف الإسلامية لعقد الاستصناع وهو (عقد على مبيع في الذمّة يطلب عمله) [27] فهذا العقد يتطلب استخدام مهارات مهنية وحرفيه وفي أحيانا أخرى يتطلب أكثر من مهنة في نفس الوقت مما يزيد من معدلات التشغيل وخفض البطالة في المجتمع.[28]

---

[22] أحمد عبد العظيم الجمل، **دور الوقف الإسلامي في التنمية المعاصرة**، (القاهرة: دار السلام ،1427-2007)، ص127 .

[23]المرجع نفسه، ص162

[24]أحمد ملاوي، **الوقف وتجديد الحضارة الإسلامية**، المؤتمر الثالث للأوقاف، الوقف الإسلامي اقتصاد وإدارة وبناء، (السعودية: بلا تاريخ)، ص14.

[25] رشيد درغال، **دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية** رسالة ماجستير، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2007)، ص 97.

[26] إبراهيم عبادة، ميسا ملحم، "الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الدولي" **مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون**،2019، ع3، ص9.

[27] علاء الدين الكاساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، (القاهرة: دار الكتب العلمية، ط2، 1986)، ج5، 23.

4- تسهم المصارف الإسلامية في محاربة البطالة من خلال توظيف كوادر في الفروع المنتشرة لها سواء بشكل مباشر عن طريق العاملين في البنوك نفسها أو غير مباشره مثل العاملين في المشروعات والشركات التابعة للمصرف الإسلامي[29]

ثانيا: دور المصارف الإسلامية في مكافحة الفقر عن طرق تفعيل دور الزكاة

العمل على إحياء فريضة الزكاة

قال تعالى"(خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ"(التوبة ،103) فالمصارف تعمل على الجمع بين الغايات الروحية والمادية ولذلك فان الكثير من المصارف الإسلامية عملت على إنشاء صناديق متخصصة بجمع الزكوات وإيصالها إلى المستفيدين وهذا من شأنه أن يعمل على إنعاش الدورة الاقتصادية عن طريق استهلاك أو استثمار أموال الزكاة وتنميتها[30]ومن أمثلة هذه المصارف مصرف فيصل الإسلامي المصري حيث قام بإنشاء صندوق زكاة في البنك حيث تتمثل موارد هذا الصندوق من زكوات المساهمين والعملاء في البنك بناء على طلبهم بالإضافة الى التبرعات والهبات المقدمة اليه ويتم صرف هذه الأموال حسب المصارف الشرعية ومنها المساجد والطلاب والقطاع الصحي. [31]

ثالثا: دور الصيغ المعتمدة لدى البنوك في مكافحة الفقر

يساهم المصرف الإسلامي في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة وذلك من خلال قيامه بأعمال الوساطة المالية بين أصحاب رؤوس الأموال وبين أصحاب المشاريع، ويعتبر نشاط التمويل أهم أنشطة المصارف الإسلامية لما تحققه من عوائد والتي تعد من أهم مصادر الأرباح للمصارف وتسعى هذه المصارف الى تركيز أنشطتها بما يخدم نواحي مختلفة من البيئة الاقتصادية والاجتماعية وفق صيغ كثيره منها المرابحة والمضاربة والمزارعة والمشاركة وغيرها من صيغ التمويل مما يعود بفوائد اقتصادية واستثمارية جيدة على المجتمع ويؤدي الى تحريك رأس المال بين المشروعات المختلفة مما يؤدي الى تسارع عجلة التنمية في المجتمع. وقد سعت المصارف الإسلامية الفلسطينية الى تقديم خدماتها وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها وكانت مركز جذب لعدد كبير من عملاء البنوك الأخرى الذين يحرصون على المعاملات التجارية بعيدا عن الربا وما حرمه الله من معاملات، فقامت بتطوير الكثير من الصيغ التي تتوافق مع الشرع وتلبي احتياجات المجتمع، ونظرا لأهمية هذه المصارف فإن معرفة أدائها وتقويم فاعليتها ومعرفة مدى تأثيرها في محاربة الفقر لذو أهمية كبيرة.[32]وفيما يلي بيان لنسب صيغ التمويل المختلفة، والقطاعات التي اتجهت لها التمويلات، وذلك للبنوك الإسلامية في دولة فلسطين؛ البنك

---

[28] عزمي عوض، "دور المصارف الإسلامية في تنمية النشاط الاقتصادي "، **مجلة بيت المشورة**، 2017، ع6، ص61.

[29] أحمد المشهراوي، **تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين**، رسالة ماجستير، (غزة: الجامعة الإسلامية 2003)،ص94

[30] درغال، **(دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية)**، 106.

[31] عبد الحافظ الصاوي، **البنك الإسلامي والفقر أي دور ينتظر** لقاء مع د أشرف دوابه الأستاذ بجامعة صباح الدين زعيم – إسطنبول بواسطة http://archive.islamonline.net

[32] عزمي عوض، **دور المصارف الإسلامية في تنمية النشاط الاقتصادي**، ص 88.

الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني، للخمسة سنين الأخيرة حسب التقارير المتوفرة، وبنك الصفا الإسلامي، لثلاث سنين منذ نشأته:

جدول رقم (1) يبين صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الفلسطينية للأعوام (2014-2018)

النسبة المئوية لصيغ التمويل في البنوك (%)																				
السنوات	مرابحة			مضاربة			استصناع			مشاركة			إجارة منتهية بالتمليك			حسابات جارية مكشوفة			قروض حسنة		
	العربي	الفلسطيني	الصفا	العربي	الفلسطيني	الصفا	العربي	الفلسطيني	الصفا	العربي	الفلسطيني	الصفا	العربي	الفلسطيني	الصفا	العربي	الفلسطيني	الصفا	العربي	الفلسطيني	الصفا
2014	88,53	94,55	-	3,08	1,60	-	0,40	1,13	-	0,79	0,47	-	6,05	1,50	-	0,40	0,25	-	0	0,61	-
2015	87,00	92,37	-	2,56	1,62	-	0,32	1,299	-	1,14	0,53	-	7,87	1,108	-	0,32	0,29	-	0	0,44	-
2016	88,65	91,56	93	1,66	1,56	0	0,20	1,65	1,08	0	0,46	0	8,31	0,83	5,64	0,20	0,68	0,004	0	0,33	0
2017	87,84	90,26	75	1,42	1,69	19,03	0,18	2,36	0,31	0	0,40	0	9,18	0,60	5,58	0,18	0,48	0,005	1,82	0,24	0
2018	85,26	91,14	70	4,12	1,69	13,78	0,13	2,50	2,48	0	0	0	8,64	0,52	13,22	0,13	0,73	0,01	0,73	0,20	0

مصدر البيانات (التقارير السنوية لبنوك الاسلامي الفلسطيني والإسلامي العربي وبنك الصفا)

يتبين من خلال الجدول السابق أن صيغة المرابحة حازت على النسبة الأكبر في جميع البنوك، بنسبة 70-95% من حجم تمويلاتها بفارق كبير عن بقية صيغ التمويل مجتمعة، بالرغم من أنها تمول الحاجات الاستهلاكية في غالب الأحيان، ويعود ذلك لسهولة تطبيقها وانخفاض أو انعدام المخاطرة فيها، وبالتالي سوف ينعكس هذا سلباً على دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاقتصادية التنموية.

تليها الإجارة المنتهية بالتمليك في البنك العربي وبنك الصفا، بنسبة 6-13%، والاستصناع في البنك الفلسطيني، الذي بلغ نسبة 1-2,5%، ثم المضاربة التي بدأت في السنة الثانية والثالثة من نشأة بنك الصفا، بنسبة 14-19%، والتي لم تتجاوز في البنك العربي والبنك الفلسطيني، نسبة 2-4% تقريباً، ثم بقية أنواع التمويل بنسب لا تتجاوز 1%؛ لصعوبة تطبيقها ولتوقع الوقوع في مخاطر عند تطبيقهما كنقصان السيولة أو مخاطر عامة متعلقة بطبيعة الاستثمارات بالرغم من ارتفاع الأهمية الاقتصادية لمثل هذه الصيغ، والمأمولة منهم كبنوك إسلامية.

بالإضافة إلى وجود بند الحسابات الجارية المكشوفة التي من المفترض ألا يتعامل معها البنك الإسلامي، إلا أن البنك العربي قد بين أن للعميل حق في انكشاف حسابه عند الضرورة، ويعتبر قرض حسن من البنك للعميل يجب تسديده خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يومياً من انكشافه، ولم تذكر بقية البنوك توضيحاً عنها.

القطاعات التي يتوجه لها التمويل:

تساهم قطاعات الزراعة والصناعة بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية حيث يجب على الحكومات أن تولي هذه القطاعات اهتماما كبيرا، وتعمل على تطويره بحيث تشكل رافداً أساسياً من روافد التنمية الاقتصادية، وتحقق الاكتفاء الذاتي والازدهار الاقتصادي، فالقطاع الصناعي والزراعي يكمن دورهما في رفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وتوفير الأمن الغذائي وتحقيقه، فالدور الريادي لكلا القطاعين تزداد أهميته مع زيادة الاهتمام بالمشاريع الاقتصادية فيهما، أما قطاع الخدمات فله دور بارز في الناتج المحلي لمعظم الدول، إلا أنه في الدول النامية يقتصر على الصحة والتعليم والنقل والتخزين والفندقة، بخلاف الدول المتقدمة التي تعتبر الخدمات الحديثة فيها هي المسيطرة على مساهمات هذا القطاع، كخدمات التأمين والمالية وخدمات الأعمال والاتصالات وخدمات

الأنشطة العقارية.[33]

جدول رقم (2) يبين النسب المئوية لأنواع القطاعات في البنوك الإسلامية الفلسطينية للأعوام (2014-2019)

النسبة المئوية لأنواع القطاعات في البنوك																	
السنوات	التصنيع			الزراعة			القطاع الخدماتي			عقارات وإنشاءات			الأراضي			تمويلات استهلاكية		
	العربي	الفلسطيني	الصفا	العربي	الفلسطيني	الصفا	العربي	الفلسطيني	الصفا	العربي	الفلسطيني	الصفا	العربي	الفلسطيني	الصفا	العربي	الفلسطيني	الصفا
2014	6,38	0,66	-	0,23	3,91	-	9,50	0,02	-	22,61	48,74	-	18,83	9,19	-	17,71	37,47	-
2015	7,24	0,67	-	0,26	1,66	-	9,15	0,01	-	26,48	47,46	-	16,87	20,97	-	21,67	29,23	-
2016	3,08	0,50	0	8,28	2,57	0	6,47	0,02	8,39	23,72	47,45	32,29	17,50	19,33	45,59	21,96	30,13	13,72
2017	5,79	0,41	0	5,02	2,80	2,85	8,25	0,01	25,28	19,85	49,18	13,59	20,53	21,44	24,60	24,21	26,17	7,30
2018	5,56	0,24	0	4,65	1,48	4,21	8,71	41,97	30,20	19,95	27,91	19,68	20,76	12,77	21,22	20,81	15,62	12,66

مصدر البيانات (التقارير السنوية لبنوك الاسلامي الفلسطيني والإسلامي العربي وبنك الصفا)

بالنظر للجدول السابق يجد الباحث أنّ ارتفاع نسبة التمويلات لقطاعي الأراضي، الذي يشمل الأراضي للاقتناء الشخصي والاستثمار وقطاع التمويلات للسلع الاستهلاكية، وكذلك قطاع العقارات والإنشاءات على حساب قطاعي التصنيع والزراعة اللذان يشكلان نسبة أقل من التمويلات بشكل ملحوظ، بالرغم من أن هذين القطاعين هما أساس التنمية الاقتصادية، وهذا مما يؤخذ على البنك الإسلامي العربي في قلة تمويله لهذه القطاعات، التي تعتبر الأصل في عملية التنمية والدور الأساسي للمصارف الإسلامية، وهنا يطرح السؤال نفسه لماذا لا يكون لهذه القطاعات الاهتمام الأكبر من قبل المصارف حتى تؤدي إلى مساهمة أكبر في عملية التنمية.

المطلب الرابع: نموذج مؤسسة البنك الإسلامي الفلسطيني

1. دور البنك الإسلامي الفلسطيني في التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر

- توفير برامج تمويل تهتم بتحقيق احتياجات الجمهور من خلال الحصول على الخدمات المطلوبة في القطاع الصحي الخاص.
- توفير برامج لتمويل الخدمات التعليمية من خلال صيغ تمويلية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث تتم هذه الاتفاقيات بين البنك والمؤسسة التعليمة، وتنص على تقسيط رسوم التعليم بنفس السعر النقدي لجميع المراحل التعليمية [34]
- يعمل البنك على تخصيص جزء من أرباحه السنوية الصافية لدعم قطاعات المجتمع من خلال المساهمة في التعليم والصحة والمؤسسات الخيرية التي تعنى بالأيتام والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة مما يترك اثرا تنمويا إيجابيا على المجتمع الفلسطيني [35]
- حث العاملين في البنك على المشاركة في الاعمال التطوعية التي تهدف الى خدمة المجتمع المحلي

2.دور البنك الإسلامي الفلسطيني في محاربة الفقر من خلال صيغ التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية يحرص المصرف الإسلامي على استخدام أدوات استثمارية تقوم على المشاركة والمضاربة

[33] نصر عبد الكريم، **أساليب تحفيز الإقراض المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية**، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس،2018)، ص15.

[34] التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني (رام الله :2016)، ص 72.

[35] المرجع نفسه، ص73.

أولا: صيغة الاستصناع

يمكن للبنك الإسلامي استغلال عقد الاستصناع في كافة المجالات الصناعية حيث يقدم دعم كبير في مجال التنمية الاقتصادية الفلسطينية وزيادة القدرة الإنتاجية ويتبين مدى استخدام البنك الإسلامي الفلسطيني لعقد الاستصناع بالمقارنة مع حجم التمويلات الأخرى لأربع سنوات كالتالي

جدول رقم (3) يبين نسبة تمويل البنك الإسلامي الفلسطيني لعقد الاستصناع بالنسبة للتمويلات الأخرى من 2015-2018(مليون دولار):

أداة التمويل	2015	2016	2017	2018
الاستصناع	5,799	8,939	14,644	17,041
اجمالي التمويلات المباشرة	446,358	539,951	619,379	679,952
نسبة الاستصناع/ لإجمالي التمويلات	0,0129	0,0165	0,0236	0,0250

مصدر البيانات: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني لسنوات (2015-2018)

يجد الباحث من خلال الجدول السابق انّ نسبة تمويل البنك الإسلامي الفلسطيني لعقد الاستصناع بالنسبة لإجمالي التمويلات المباشرة للبنك للسنوات من 2015-2018 متدنية وهذا يعني ضعف مشاركة البنك في عملية التنمية الاقتصادية التي يمكن لعقد الاستصناع ان يساهم بجزء كبير في محاربة البطالة

ثانيا: الإجارة المنتهية بالتمليك

وتعرّف الاجارة المنتهية بالتمليك على أنها تمليك منفعة عين معلومة مدة معلومة يتبعه تمليك العين على صفة مخصوصة بعوض معلوم [36]وفي هذا العقد فان ملكية الأصول المؤجرة تعود الى المستأجر بعد سداد كامل الأقساط المتفق عليه مع المصرف [37].

وللإجارة المنتهية بالتمليك دور مهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية حيث تعمل على خفض تكاليف الاستثمار وخفض عمليات العائد فكلما اخفضت تكاليف المشروعات زاد الاستثمار وزادت أرباح هذه المشاريع بالإضافة إلى خفض التضخم وتخطي حاجز الضمانات كما يعمل على توظيف الايدي العاملة والذي بدوره يحد من البطالة [38]

وسوف يتم بيان مدى استخدام البنك الإسلامي الفلسطيني لعقد والاجارة المنتهية بالتمليك بالمقارنة مع حجم التمويلات الأخرى لأربع سنوات كالتالي:

[36] فهد الحسون، **الإجارة المنتهية بالتمليك في الفقه الإسلامي**، (مكتبة مشكاة الإسلامية ،1426) ص14.

[37] عوض، **دور المصارف الإسلامية في تنمية النشاط الاقتصادي**، ص103.

[38] المرجع نفسه ،103

جدول رقم (4) يبين نسبة تمويل البنك الإسلامي الفلسطيني لعقد الاجارة المنتهية بالتمليك بالنسبة للتمويلات الأخرى من 2015-2018(مليون دولار):

أداة التمويل	2015	2016	2017	2018
الاجارة المنهية بالتمليك	4,946	4,519	3,753	3,552
اجمالي التمويلات المباشرة	446,358	539,951	619,378	679,951
نسبة الاجارة المنتهية بالتمليك / لإجمالي التمويلات	0,011	0,008	0,006	0,005

مصدر البيانات: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني لسنوات (2015-2018)

يتبين للباحث من خلال الجدول السابق انّ نسبة تمويل البنك الإسلامي لعقد الإجارة المنتهية بالتمليك بالنسبة للتمويلات الأخرى كانت متدنية بالرغم من أن التمويلات المباشرة للبنك مرتفعة علما بان هذا العقد يساهم بشكل فعّال في تنمية النشاط الاقتصادي مما يعود بفوائد كبيرة على المجتمع ويعمل على مكافحة الفقر ومحاربة البطالة.

ثالثا: صيغة المضاربة

والمضاربة في اصطلاح الفقهاء تعني إعطاء المال إلى من يقوم بالاتجار به ويكون الربح بحصة شائعة اما الخسارة فيتحملها رب المال [39]، ويساهم التمويل بالمضاربة بتوفير التمويل اللازم لأصحاب المشروعات ويكتشف فرص الاستثمار المطلوب مما يعمل على تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ومحاربة البطالة في المجتمع، ومن خلال الجدول التالي سوف يتبين مدى مساهمة البنك الإسلامي الفلسطيني في تمويل المضاربة خلال السنوات من 2015-2018

جدول رقم (4) يبين نسبة تمويل البنك الإسلامي الفلسطيني لعقد المضاربة بالنسبة للتمويلات الأخرى من 2015-2018(مليون دولار):

أداة التمويل	2015	2016	2017	2018
المضاربة	7,250	8,459	10,509	11,493
اجمالي التمويلات المباشرة	446,358	539,951	619,378	679,952
نسبة المضاربة/ لإجمالي التمويلات	0,0162	0,0156	0,0169	0,0169

مصدر البيانات: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني لسنوات (2015-2018)

من خلال الجدول السابق يتبين أنّ نسبة مساهمة البنك الإسلامي الفلسطيني لصيغة المضاربة بالنسبة للتمويلات الأخرى ضئيلة بالنسبة للتمويلات الاخرى هو الحال في الصيغ السابقة بالرغم من ان المضاربة قدمت لتكون البديل عن التمويلات الربوية ولمساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية

[39] محمد بن رشد القرطبي، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، (القاهرة: دار الحديث، 2004)، ج4، ص38.

المبحث الثالث: تطبيق عملي لمؤسسة المصرف الإسلامي الفلسطيني

تناولت الدراسة وصفا مفصلا للطريقة والإجراءات التي اتبعها في تنفيذ الدراسة والتي تضمنت منهج الدراسة وأداة الدراسة ومجتمع الدراسة وعينة الدراسة والإجراءات المتبعة اثناء الدراسة ونتائج الدراسة.

منهج الدراسة:

من أجل التعرف على مدى مساهمة مؤسسات الاقتصاد الإسلامي في مكافحة الفقر في فلسطين تم اختيار مؤسسة البنك الإسلامي الفلسطيني حتى يكون نموذجا لهذه المؤسسات وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته لطبيعة الدراسة حيث ان المنهج الوصفي يقوم بدراسة الواقع او الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها بشكل دقيق ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وذلك بتوضيح خصائصها [40].

أداة الدراسة:

استخدم الباحث لجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة أسلوب المقابلة شبه المنظمة حيث أنّ أداة المقابلة ذات أهمية كبيرة للحصول على المعلومات من المصدر المطلوب فالأفراد من ناحية فطرية يميلون للحديث أكثر من الكتابة مما يؤدي إلى تفاعل مباشر بين الباحث والمبحوث وقد عُرفت المقابلة بانها "محادثة موجهة يقوم بها شخص مع شخص هدفها الحصول على المعلومات واستغلالها في بحث علمي أو للاستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج" [41]

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء والموظفين العاملين في فروع البنك الإسلامي الفلسطيني في فلسطين والذين هم على صلة مباشرة في موضوع المقابلة.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة من الموظفين في فروع البنك الإسلامي الفلسطيني حيث تم التركيز على أن تكون المقابلة مع أهل الاختصاص في البنك حيث تتوفر لديهم المعلومات الكافية فيما يخص موضوع الدراسة حيث تمت مقابلة كل من مدير فرع البنك الإسلامي الفلسطيني والمدير الإداري للمسؤولية المجتمعية في البنك كم تمت مقابلة نائب مدير الفرع في البنك الإسلامي فرع رام الله ورئيس قسم التمويل في البنك في الفرع ذاته بالإضافة الى موظفين يعملون في دائرة التمويل.

النتائج المتعلقة بأداة المقابلة:

مساهمة البنك الإسلامي الفلسطيني في إدارة أموال الزكاة

عند سؤال العاملين في البنك عن مدى مساهمة البنك الإسلامي الفلسطيني في إدارة أموال الزكاة كان هناك إجماع لدى جميع أفراد العينة أنّ دائرة الرقابة الشرعية في البنك تقوم فقط بإخبار العملاء عن استحقاق أموالهم

[40] عمر الخرابشة، **أساليب البحث العلمي**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ،2012) 30.

[41] المصدر نفسه، 30

للزكاة ولكنها لا تتدخل نهائيا في صرف هذه الأموال إلى مستحقيها حيث وضح المدير الاداري للبنك الأمر بقوله "إنّ إخراج الزكاة هي مسؤولية فردية أمام الله عز وجل ومن هذا المنطلق فان قرار هيئة الرقابة الشرعية أن يقوم كل فرد بالتصرف بإدارة زكاة أمواله ولا تقع على المؤسسة مسؤولية إدارة أموال الزكاة وصرفها" وقد وضح أفراد العينة أنّ السبب في عدم إشراف البنك على صرف أموال الزكاة يرجع إلى حرص البنك على الشفافية والنزاهة في عملية التوزيع بالإضافة إلى عدم رغبة البنك في دعم أي جهة قد تسبب للبنك مسائلة قانونية في المستقبل، حيث وضح هذا الأمر مدير فرع البنك بقوله "أنّه لا يوجد أي بنك في فلسطين يقوم بتوزيع أموال الزكاة لأنّ طبيعة عمل البنك لا تخول له متابعة صرف أموال الزكاة للعملاء بالإضافة الى حرص البنك على الشفافية والنزاهة حتى لا تكون محسوبة على أي جهة من الجهات"

ويرى الباحثون أنّ البنك كمؤسسة من مؤسسات الاقتصاد الإسلامي تقع على عاتقه مسؤولية أمام المجتمع بضرورة العمل على إحياء فريضة الزكاة[42]الاّ أنّ البنك الإسلامي الفلسطيني يخضع لظروف خاصة تختلف عن باقي الدول الإسلامية في العالم فوجود الاحتلال الإسرائيلي والعراقيل التي يضعها أمام مؤسسات المجتمع الفلسطيني بشكل عام والمؤسسات الإسلامية بشكل خاص وما قد يتعرض له من مسائلة قانونية أمام الجهات المختصة في الدول يعتبر فعلا من الموانع التي تدفع البنك الى الامتناع عن القيام بالإشراف على توزيع أموال الزكاة.[43]

2- توظيف البنك الإسلامي الفلسطيني لصيغ التمويل كالمشاركة والمضاربة والاستصناع في المعاملات البنكية.

عند سؤال العاملين في مؤسسة البنك الإسلامي الفلسطيني عن مدى توظيف البنك لصيغ التمويل في المعاملات المالية كان هناك إجماع لديهم على أنّ صيغة المرابحة للآمر بالشراء تستأثر بالنصيب الأكبر في تعاملات البنك لأنها الأكثر أمنا للبنك والربح يكون فيها مضمون بسبب وجود كفلاء لهم رواتب منتظمة في البنك، أمّا صيغ التمويل الأخرى كالمضاربة والمشاركة فان نسبتها أقل بكثير ويرجع السبب في ذلك إلى غياب القانون ووجود ظروف سياسية خاصة في فلسطين بسبب الاحتلال الإسرائيلي وقد وضح المدير الإداري للبنك ذلك بقوله "إنّ تجربة البنوك في بداياتها كانت صعبة حيث دخلت في أمور قضائية مع العملاء بسبب استخدام أموال البنك بطريقة خاطئة من قبل الافراد ولا تستطيع مقاضاتها بسبب غياب القانون" الاّ أنّ البنك في الخمس سنوات الأخيرة يحاول بذل مجهودات كبيرة للتنويع في مصادر الدخل لمؤسسة البنك في صيغ التمويل حتى لا تبقى صيغة المرابحة هي الغالبة ولذلك فان البنك يدعم صيغة الاستصناع التي تأتي في المرتبة الثاني في تمويل البنك فيقوم بتمويل المشاريع العقارية كالبيوت والعمارات والمؤسسات التي تحتاج الى صيغة الاستصناع وقد قام البنك بتمويل مشاريع تقوم على المشاركة مما حقق نسبة أرباح عالية.

ويرى الباحثون أنّ المصارف الإسلامية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توظيفها لصيغ

---

[42] درغال، **(دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية)**، 106.

[43] لنا الخماش، البنوك **الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة**، رسالة ماجستير، (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 2007)، ص 45.

التمويل المختلفة في البنك كالمضاربة والاستصناع والمشاركة والمرابحة الاّ أنّ البنك الإسلامي الفلسطيني ومن خلال ما بينه أفراد العينة فان الصيغة الغالبة هي صيغة المرابحة حيث بلغت نسبتها عام 2018 91,14%بينما بلغت نسبة عقود الاستصناع من العام ذاته ما نسبته 2,50%،أما المضاربة فكانت نسبتها 1,69 %[44] وبهذا يتبيّن أنّ نسبة الاستصناع والمضاربة قليلة جدا مع أنها الأصل في تعاملات البنوك الإسلامية اذا ما قورنت بنسبة المرابحة وهي الاستثناء وهنا يقع على البنك مسؤولية كبيرة في العمل على التنويع في الصيغ المستخدمة في البنك والذي بدوره يعمل على تسريع عجلة التنمية الاقتصادية وتشغيل الايدي العاملة مما يؤثر بشكل مباشر على مكافحة الفقر في فلسطين، [45]الاّ أنّ عدم وجود جهاز قضائي قوي يعمل على تنفيذ الاحكام الخاصة بالعمل المصرفي بالإضافة الى الحصار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على مناطق السلطة الفلسطينية والاغلاقات المستمرة يشكل عائقا كبيرا أمام قيام المصرف بواجبه تجاه المجتمع.[46]

3-مدى مساهمة البنك في تمويل الفقراء لإقامة مشاريع صغيرة او متناهية في الصغر.

وعند سؤال أفراد العينة عن مساهمة البنك في تمويل الفقراء من خلال إقامة مشاريع صغيرة أو متناهية في الصغر كان هناك تباين في الأقوال حيث بيّن بعض أفراد العينة ومن هم في موقع المسؤولية أنه يوجد في البنك تمويل لهذه المشاريع مثل بعض المشاريع الزراعية للفقراء ولكن بسبب تعثر أصحاب هذه المشاريع من دفع ما عليهم للبنوك من مستحقات وعدم وجود ضمانات لديهم وبسبب وجود مؤسسات إقراض أخرى في فلسطين تقوم بتمويل هذه المشاريع الصغيرة فان البنك لا يقوم حاليا بتمويل مثل هذه المشاريع وقد وضح ذلك أحد الموظفين بقوله" يساهم البنك بدعم مشاريع للفقراء اذا توفر لديهم ضمانات لإدارة هذه المشاريع وإعادة الأموال للبنك حيث لا يستطيع البنك ضخ أموال في السوق غير قابلة للاسترداد" بينما بيّن أفراد آخرون من العينة أنّ البنك لا يقوم نهائيا بتمويل مشاريع للفقراء بضمانات قليلة بل يجب توفر كافة الضمانات من وجود كفلاء وغيرهم لضمان استرداد الأموال حيث يقوم البنك بدراسة كاملة للمشروع وبيان الجدوى الاقتصادية منه.

ويرى الباحثون أنّ المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سهولة تكيفها ومرونتها ،هنا تبرز أهمية دور المصارف في تمويل هذه المشروعات التي تعمل على حث الافراد على العمل والتخلص من التبعية لأصحاب رؤوس الأموال المستغلّة وذلك عبر أدوات وأساليب تتناسب مع هذه المشروعات ومن أهمها المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) وصيغة القرض الحسن والتأجير التمويلي مما يعمل على مكافحة الفقر والبطالة في المجتمع[47] ،ويُلاحظ أنّ مساهمة البنك الإسلامي الفلسطيني قليلة جدا ويرجع السبب الى الوضع العام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في فلسطين حيث يسود عدم الاستقرار

---

[44] التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني، (رام الله: 2018)، ص113.

[45] عوض، **دور المصارف الإسلامية في تنمية النشاط الاقتصادي مجلة بيت المشورة** ،107.

[46] محمد مقداد، سامي حلس" دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين "**مجلة الجامعة الإسلامية**،2005، ع1، ص17.

[47] محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة**، رسالة ماجستير، (السعودية: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2003)،
ص 61.

والضبابية وعدم وضوح المستقبل بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين [48].

4- مساهمة البنك الإسلامي الفلسطيني في دعم القطاع التعليمي

وعند سؤال أفراد العينة عن مدى مساهمة البنك في دعم المؤسسات التعليمة وتقديم قروض حسنة للطلاب أجاب أفراد العينة انّ البنك يقوم بتوقيع عقود منفعة مع المؤسسات التعليمية بحيث يقوم الطالب المحتاج بتسديد كافة المبالغ المطلوبة لمؤسسته عن طريق البنك على شكل أقساط شهرية بدون أي زيادة بشرط وجود كفلاء لهم رواتب منتظمة في البنك ويكون ربح البنك من المؤسسة نفسها حيث وضح هذا الأمر نائب مدير الفرع بقوله "إنّ الطالب يقوم فقط بدفع المبالغ المطلوبة منه للجامعة ويقوم بتسديدها للبنك على شكل أقساط شهرية دون أي زيادة ويربح البنك من المؤسسة التعليمية نفسها ".

ويرى الباحثون أن المصارف الإسلامية تساهم في تحقيق التنمية الشاملة وفق منهج الله تعالى بشكل متوازن يخدم مصلحة الفرد والجماعة من خلال أنشطة وخدمات تحقق المصلحة للمجتمع وتعمل على النهوض به على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية ومنها التعليمية [49]،ويتبيّن من خلال التقارير السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني دعمه للقطاع التعليمي من خلال عقود المنفعة بالإضافة الى أنّ البنك يخصص جزء من ميزانية المسؤولية المجتمعية لدعم هذا القطاع[50]

5- مساهمة البنك في دعم القطاع الصحي

وعند سؤال أفراد العينة عن مدى مساهمة البنك في تطوير القطاع الصحي وتقديم قروض حسنه للعلاج لفئة الفقراء كان هناك إجماع على استخدام البنك عقود بيع المنفعة [51]كما في المؤسسات التعليمية حيث يتم توقيع هذه الاتفاقيات مع المؤسسات الصحية بحيث يقوم المريض بدفع كامل المستحقات المطلوبة منا لإجراء العلاج الضروري ويدفعه للبنك على شكل أقساط شهرية كما يتم دعم المؤسسات الصحية من خلال جانبين كشراء أجهزة طبية للأطباء او المرضى بنسبة ربح قليلة وتقديم دعم للمؤسسات الصحية عن طريق شراء أجهزة طبية تم علاج المرضى بالمجان

ويرى الباحثون أنّ المسؤولية الاجتماعية تعد أحد أهم مجالات اهتمام البنوك الإسلامية حيث تشارك بشكل فعّال في مكافحة الفقر عن طريق تقديم التمويل للخدمات الصحية ودعم الهيئات الخيرية [52]وبالنظر الى البنك

---

[48] الخماش، (البنوك **الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة**)، 53.

[49] عبد الحميد المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، (الرياض: ط 1، 2004)، ص416.

[50] التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني،(رام الله: 2018)، ص72.

[51] وقد أجاز الفقهاء في باب الإجارة التعاقد على منفعة موصوفة في الذمّة وسمّوها إجارة الذمّة وذلك لتعلق المنفعة المعقود عليها بذمة المؤجر لا بأشياء معينة ولهذا جازت المعاوضة عنها بالمال في الإجارة بشتى صورها. كما ذهبوا إلى أن المنافع تعتبر صالحة لأن تثبت دينا في الذمة إذا كانت مثلية أو قابلة لأن تضبط بالوصف، كما هو الشأن في الأعيان ولا فرق، وسواء أكانت منافع أعيان أم منافع أشخاص. مجموعة مؤلفين، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، (الكويت: دار السلاسل، ط2 ،1427هـ)، ج21، ص105.

[52] العرابي مصطفى، طروبيا نذير، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية**، الملتقى الدولي الثالث لمنظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية (الجزائر: جامعة بشار، 2012)، ص15.

الإسلامي الفلسطيني يتبيّن أنّه يخصص جزء من ميزانية المسؤولية المجتمعية لدعم القطاع الصحي بتقديم خدمات سواء للأفراد أو الجمعيات الخيرية مما يساهم في مكافحة الفقر في فلسطين [53]

6-مساهمة البنك في حل مشكلة البطالة والعمل على تشغيل اليد العاملة.

عند سؤال افراد العينة عن مدى مساهمة البنك في حل مشكلة البطالة ببيّن أفراد العينة أن البنك له 45 فرعا ومكتب ويضم ما يقارب 750 موظف مما يسهم ولو بشكل بسيط في مكافحة البطالة كما أضاف أحد أفراد العينة" أن البنك يولي اهتماما كبيرا لموضوع البطالة من خلال توظيف الخرجين الجدد كما يقوم البنك بتمويل المؤسسات لشراء أجهزة تعمل على تشغيل الايدي العاملة وأنّه مقدم على غيره من طلبات التمويل فيهتم البنك بالكيف والكم بحيث يعود بالفائدة على المجتمع.

ويرى الباحثون أنّ البنوك الإسلامية تساهم بشكل مباشر في محاربة البطالة من خلال صيغ التمويل كالمضاربة والمشاركة والاستصناع مما يعمل على تشغيل الايدي العاملة ومكافحة البطالة في المجتمع ،بالإضافة الى الكوادر البشرية التي يعمل البنك على توظيفها مما يساهم في التقليل من نسبة البطالة في المجتمع [54]وبالنظر الى البنك الإسلامي الفلسطيني فإنّ البنك يولي اهتماما لمكافحة البطالة في المجتمع من خلال فروع البنك المنتشرة في فلسطين إلاّ أنّ مساهمته لازالت قليلة في تشغيل الأيدي العاملة من خلال توظيف صيغ التمويل كالمضاربة والمشاركة والاستصناع التي تعمل على المساهمة بشكل فعال في محاربة البطالة وتشغيل عدد كبير من الايدي العاملة في فلسطين ، ويرجع الامر في ذلك الى الأوضاع السياسة السائدة في فلسطين والتي تشكل عائقا أمام البنك في تحقيق التنمية الاقتصادية التي يتطلع البنك الى تحقيقها[55]

7- الخطط المستقبلية للبنك لتمويل الفقراء ومحدودي الدخل

عند سؤال أفراد العينة عن خطط البنك لإقامة مشاريع تعمل على تمويل الفقراء ومحدودي الدخل بيّن أغلبهم انه لا يوجد لديهم معلومات عن مشاريع البنك المستقبلية لهذا الأمر الاّ أنّ المدير الإداري بحكم منصبه بيّن أنّ البنك بصدد توقيع اتفاقية مع البنك الإسلامي للتنمية في جدة بالمشاركة مع بنوك إسلامية أخرى في فلسطين لعمل صندوق للتمكين الشعب الفلسطيني له علاقة بدعم مشاريع الفقراء والمرأة والشباب والفئات المهمشة في المجتمع ،حيث سيتم رصد 20 مليون دولار لهذا الغرض مما سيؤدي الى تشغيل نسبة كبيرة من الايدي العاملة والمساهمة بشكل فعّال في محاربة الفقر قي فلسطين .

ويرى الباحثون أنّ وجود خطط لمؤسسة المصرف الإسلامي الفلسطيني للمشاركة مع مؤسسة البنك الإسلامي للتنمية سوف يساهم مساهمة فعّالة في محاربة الفقر حيث يولي هذا البنك أهمية كبيرة لتمويل المشاريع التنموية والتي تستهدف خلق فرص عمل وتحسين المستوى المعيشي ودعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يسهم بشكل فعال في محاربة الفقر والتقليل من الآثار المترتبة عليه.[56]

---

[53] التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني،(رام الله :2017) ،ص 70.

[54] إبراهيم عبادة، ميسا ملحم، **(الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن)**، ص 9.

[55] الخماش، **(البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة)**، 45

[56] عادل بليق، جهود، **البنك الإسلامي للتنمية في التمويل الدولي دراسة تطبيقية**، (السعودية: جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز- بلا تاريخ)، ص66.

ويمكن تلخيص النتائج التي توصلت اليها الدراسة كالتالي:

- بالرغم من مساهمة مؤسسة المصرف الإسلامي الفلسطيني في مكافحة الفقر في فلسطين إلاّ أنّ المقادير التي تساهم فيها تعتبر ضئيلة ولا تتناسب مع آمال وطموحات المجتمع الفلسطيني الذي ينتشر فيه الفقر بشكل كبير.
- إنّ الصيغة الغالبة في تعاملات المصرف الإسلامي الفلسطيني هي صيغة المرابحة للآمر بالشراء بالرغم من أنها ليست من الصيغ الفعّالة في عملية التنمية حيث تعتبر صيغة تجارية استهلاكية بينما يُلاحظ قلة استخدام المصرف ذاته لصيغ المضاربة والاستصناع والمشاركة والتي تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر في المجتمع.
- يُعد انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين من أكثر العوامل التي تعيق مساهمة مؤسسة المصرف الإسلامي الفلسطيني في عملية التنمية ومكافحة الفقر في فلسطين.
- إنّ عدم وجود جهاز قضائي قوي في فلسطين لتنفيذ الأحكام الخاصة بالعمل المصرفي يعمل على التشديد في تقديم التسهيلات التمويلية والتي تؤثر سلبا في عملية مكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة دور مؤسسات الاقتصاد الإسلامي في محاربة الفقر في فلسطين من خلال دراسة حالة البنك الإسلامي الفلسطيني وكيفية القضاء عليه من خلال مؤسسات الزكاة والوقف والمصارف الإسلامية وقد خلصت الدراسة الى **النتائج** التالية:

- ينتشر الفقر في المجتمع الفلسطيني بشكل كبير ويعود ذلك لوجود الاحتلال الإسرائيلي على أراضيه.
- تعمل الزكاة على معالجة مشكلة الفقر من خلال محاربة البطالة وتشجيع الاستثمار وإعادة توزيع الدخل.
- مع تزايد معدلات الفقر والبطالة في المجتمع تظهر أهمية الوقف والحاجة اليه لما له من آثار اقتصادية واجتماعية تسهم بشكل مباشر في مكافحة ظاهرة الفقر والتقليل منه في المجتمع.
- تتعدد صيغ التمويل في المصارف الإسلامية والتي تسهم بشكل مباشر في مكافحة الفقر ومحاربة البطالة إلا أنها ترتكز بشكل كبير على صيغة المرابحة حيث تحتل هذه الصيغة النصيب الكبر من نسبة تمويلاتها.

التوصيات:

- يتوجب على مؤسسة المصرف الإسلامي الفلسطيني أن توسع دائرة تمويلاتها لتشمل جميع صيغ التمويل بحيث تؤدي دورا فاعلا أكبر في المجتمع.
- ضرورة اهتمام المصرف الإسلامي الفلسطيني بتخصيص أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير التمويل اللازم لسد احتياجات مختلف القطاعات مما يسهم في حل مشكلة الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني.
- ضرورة مساهمة المصرف الإسلامي في محاربة الفقر وخلق فرص العمل من خلال تمويل المشروعات الحقيقية الإنتاجية والتي تسهم بشكل فعّال في خدمة المجتمع الفلسطيني.

المراجع:

- القرآن الكريم
- إبراهيم عبادة، ميسا ملحم، "الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الدولي" **مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون**،2019، ع3.
- أحمد ملاوي، **الوقف وتجديد الحضارة الإسلامية**، المؤتمر الثالث للأوقاف، الوقف الإسلامي اقتصاد وإدارة وبناء وحضارة، (السعودية: بلا تاريخ).
- أحمد المشهراوي، **تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين** رسالة ماجستير (غزة: الجامعة الإسلامية، 2003).
- أحمد عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، (مصر: عالم الكتب، ط1 ،2008 م)، ج3.
- جميل الخالدي، "الفقر في الأراضي الفلسطينية" **مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا**، رام الله: 2018.
- جهاز الإحصاء الفلسطيني، **دورة الربع الأول كانون ثاني** –آذار (رام الله: 2020).
- حسنية الشيخ، **هجيره بن زيان دور الوقف في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة محمد بو ضياف، 2017).
- حمدي عبد العظيم، **فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي**، (مصر: مطبعة العمرانية، 1995م).
- ختام عماوي، **دور الزكاة في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، (نابلس: جامعة النجاح ،2010).
- رشيد درغال، **دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2007).
- عادل بليق، **جهود البنك الإسلامي للتنمية في التمويل الدولي دراسة تطبيقية**، (السعودية: جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، بلا تاريخ).
- عبد الحافظ الصاوي، **البنك الإسلامي والفقر أي دور ينتظر** لقاء أُجري مع د أشرف دوابه الأستاذ بجامعة صباح الدين زعيم –إسطنبول بواسطة http://archive.islamonline.net
- عبد الحميد المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، ط1، (جدة: ط1، 2004).
- عبد الله صادق أمين، **الفقر في فلسطين وسياسة مكافحته حالة عملية محافظة جنين**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2005م).
- علاء الدين الكاساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، (القاهرة: دار الكتب العلمية، 1986) ج5.
- عمر الخرابشة، **أساليب البحث العلمي**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ،2012).
- عمر عبد الرزاق، نائل موسى، **تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، 2001).

- عوف الكفراوي، **السياسة المالية والاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، (الإسكندرية: مكتبة الاشعاع، ط1، 1997).
- المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار بكدار **الفقر في الأراضي الفلسطينية**، (رام الله: وزارة العمل الفلسطينية ،2007).
- فهد الحسون، **الإجارة المنتهية بالتمليك في الفقه الإسلامي**، (مكتبة مشكاة الإسلامية ،1426).
- لنا الخماش، البنوك **الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة**، رسالة ماجستير، (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 2007).
- **مجلة بيت المشورة**، مجلة محكمة في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، قطر: ع6، 2017.
- محمد بن رشد القرطبي، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، (القاهرة: دار الحديث ،2004)، ج4.
- محمد ذبيح، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، رسالة ماجستير، (بتانة: جامعة العقيد الحاج لخضر، 2008).
- محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة**، رسالة ماجستير، (السعودية: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2003).
- محمد محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، 2018-2019).
- محمد مقداد، سامي حلس، "دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، ع1، 2005.
- هديل القزاز، نادر سعيد، **الفقر في فلسطين دراسة حالات**، (رام الله: جامعة بيرزيت، 1998).
- نصر عبد الكريم، **أساليب تحفيز الإقراض المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية**، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس،2018).
- ياسر الحوراني، **الفكر الاقتصادي عند الامام الغزالي**، (عمان: دار مجدلاوي ،2003).
- يوسف القرضاوي، **دور الزكاة في معاجلة المشكلات الاقتصادية**، (القاهرة: دار الشروق، ط ،2001 م).